

تقويم اداء سياسة وزارة النفط
لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني)
للفترة من (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤)

تقويم اداء سياسة وزارة النفط لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) للسنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤)

استناداً لاحكام المادة (ثانيا) من المادة (٦) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١ (المعدل) قام فريق العمل المشكل بموجب الامر الاداري المرقم (٥٩٣) بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ بتقويم اداء سياسة وزارة النفط لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) للسنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) وفقاً للمعايير والمؤشرات المعتمدة واستناداً الى المعلومات والبيانات المقدمة الينا من وزارة النفط والتشكيلات التابعة لها وما توفر من معلومات ومؤشرات استخلصت من خلال الزيارات الميدانية والجداول والكشوفات والاحصائيات المقدمة ولدينا بخصوص ذلك مايلي :-

١ - المقدمة التعريفية :

أ - نطاق العمل

- قام فريق العمل المشكل بموجب الامر الاداري المشار اليه اعلاه بتحديد عينة التطبيق بوزارة النفط والتشكيلات التابعة لها وكما يلي :-
- مكتب الوكيل الاقدم للشؤون الاستخراجية .
 - مكتب المفتش العام .
 - الدائرة الفنية .
 - دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة .
 - الدائرة القانونية .
 - دائرة المكامن وتطوير الحقول .
 - الشركات التابعة للوزارة :-
 - شركة نفط الوسط
 - شركة نفط ميسان
 - شركة نفط الجنوب
 - مكتب شركة نفط الشمال في مركز الوزارة
 - شركة الاستكشافات النفطية
 - شركة الحفر العراقية

وقد شمل نطاق العمل التحقق من البيانات والمعلومات للفترة من سنة ٢٠١٠ ولغاية سنة ٢٠١٤ .

ب - مهام وزارة النفط

تتولى وزارة النفط بموجب قانون وزارة النفط المرقم (١٠١) لسنة ١٩٧٦ ادارة قطاع النفط بممارسة عمليات استكشافات وحفر واستخراج النفط والغاز وعمليات التنصيف وصناعة الغاز بالاضافة الى نقل وتسويق النفط الخام والغاز ومنتوجاتها، وتشبيد المشاريع النفطية واستيراد المستلزمات المتخصصة بالقطاع كما تتولى مهمة تنسيق وتوحيد الخطة الاولية لمختلف اوجه نشاط النفط والغاز ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها ويشمل ذلك التخطيط القطاعي وتنفيذ الشركات والمؤسسات والمنشآت ل خطة القطاع وكذلك الاشراف على تنفيذ قانون صيانة الثروة النفطية والمواد الهيدروكاربونية الطبيعية .

ج - مشكلة موضوع التقييم واثرها على المجتمع

تم التوصل الى مشكلة الموضوع استناداً الى خطة التنمية الوطنية والمجموعات الاحصائية والتقارير الفنية ومن خلال مصفوفات المخاطر مما ترتب عليها هدر في المال العام نتيجة اتخاذ سياسات خاطئة لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) وتدني كفاءتها وانخفاض الطاقة الانتاجية للنفط والغاز نسبة الى وجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام والغاز وعدم تطوير خطط زيادة الحفر واستصلاح الآبار والدراسات المكمنية واستخراج النفط الخام والغاز ونقلها بالانابيب على الرغم من توفر احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام والغاز ووجود خبرة تمتد لحوالي (٨٠) عاماً من العمليات النفطية ووجود بني ارتكازية اساسية وامكانيات لتطويرها .

د - السياسات المعتمدة في وزارة النفط في معالجة المشكلة

لم يتبين لنا قيام الوزارة بأجراءات للاستفادة من الاحتياطات المثبتة الضخمة من النفط الخام والغاز وبما يخص الجهد الوطني حيث لاتزال الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) قليلة الانتاج واتباع الاليات البسيطة القديمة في الحفر ودون الاهتمام بأستخدام التقنيات الحديثة في العمل وقد اجابت شركة نفط ميسان فيما يخص عمليات التطوير لحقلي نور والعمارة ولم تردنا اجراءات الوزارة فيما يخص باقي الحقول الاستخراجية على الرغم من توجيه عدة مذكرات والتأكيدات المرقمة

(١، ١١، ١٩، ٢٣، ٣٣) بتاريخ (١/٢٠، ١/٢٨، ٢/١٨، ٢/٢٦، ٢٠١٥/٤/١٢) على التوالي لم تردنا اجابة الوزارة بخصوص الموضوع .

٢ - منهجية عملية التقويم

بهدف الوقوف على اسباب المشكلة الرئيسية قام الفريق وخلال مرحلة التخطيط التفصيلي للعمل بالاجراءات التالية :-

أ - تحليل المخاطر :-

من خلال دراسة البيانات التي تم الحصول عليها واللقاءات التمهيديّة مع المدراء العامين للتشكيلات التابعة لوزارة النفط والدراسة المسبقة تم تحديد المشكلة الرئيسية والتي ستكون موضوع التدقيق وهي (تدني كفاءة الحقول الاستخراجية الجهد الوطني وانخفاض الطاقة الانتاجية للنفط الخام والغاز، قلة الاستفادة من المنتجات الوسطية (VR ، RC) بطء عمليات الاستكشافات الاحتياطي النفطي والغاز، عدم كفاءة الخطوط الانتاجية للدهون والمنتجات الثقيلة)، وقد ارتأى الفريق اختيار مشكلة (تدني كفاءة الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) كمشكلة اجتماعية، كما في المصفوفة رقم (١) ملحق رقم (١) وقد تم اختيار موضوع سياسة الوزارة بخصوص تدني كفاءة الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) والبحث في الاسباب المؤدية للمشكلة في المصفوفة التالية (مصفوفة رقم (٢) [ملحق رقم (٢)] المرفق لبيان اولوية المشاكل الفرعية المؤدية لها وهي :-

- ١ - عدم ادخال التكنولوجيا الحديثة في نشاطات الاستكشافات والحفر والاستخراج .
- ٢ - تجاوز مجموعات من المواطنين والجهات الحكومية والخاصة على المحرمات النفطية المؤشرة ضمن نشاط الوزارة .
- ٣ - ضعف الادارة في التخطيط والمتابعة والتنظيم والتنفيذ في اسلوب التعاقدات مع الشركات الام .
- ٤ - قلة التخصيصات المالية المرصدة لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) .

ب - الهدف من عملية التقييم :-

ان الهدف الاساسي لاجراء عملية تقييم الاداء يتمثل في المساهمة في معالجة مشكلة تدني كفاءة الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) وانخفاض الطاقة الانتاجية للنفط الخام والغاز لما له اثر في سد الحاجة المحلية من الطاقة ووضع وتحديد الاسباب الحقيقية للمشكلة وتقديم التوصيات التي تساهم بمعالجتها .

ج - اسئلة التدقيق :

اولا : مامدى تحقيق الوزارة لاهدافها وسياساتها في تطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) مع ذكر المشاكل والمعوقات للسنوات التقييمية (٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤) ، وفي حالة عدم تحقيق تلك الاهداف تذكر الاسباب ؟

ثانيا : ماهي خطة الوزارة في زيادة الحقول الانتاجية الخفورة للفترة التقييمية (٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤) بالنسبة للجهد الوطني والمستثمر وماهي الفترة الزمنية المستغرقة لحفرها ؟

ثالثا : ماهي خطة الوزارة في زيادة عدد الآبار المستصلحة (بالنسبة للجهد الوطني والمستثمر) خلال الفترة التقييمية (٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤) ؟

رابعا : ماهي اجراءات الوزارة بخصوص التجاوزات على المحرمات النفطية المؤشرة ضمن نشاط وزارة النفط ؟

خامسا : ماهي التخصيصات المالية المرصدة لتطوير الحقول الانتاجية (الجهد الوطني) للسنوات التقييمية (٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤) وما هي نسب التنفيذ ؟

سادسا : ماهي خطة الوزارة بخصوص زيادة عدد التراكيب المستكشفة ومناطق المسح الزلزالي للجهد الوطني ؟

سابعا : ماهي خطة الوزارة لنصب الانابيب للابار الجديدة والتعاقد مع شركات متخصصة وماهي المبالغ المصروفة لها ؟

ثامنا : ماهي المعدات المستخدمة في عمليات الحفر والاستصلاح لدى شركة الحفر العراقية موضح فيه (السنة، عدد وانواع ابراج الحفر، عدد وانواع اجهزة الاستصلاح، ابراج الحفر واجهزة الاستصلاح المشتراة، ابراج الحفر واجهزة الاستصلاح المستهلكة (المشطوبة)، ابراج الحفر واجهزة الاستصلاح المتوقفة عن العمل وتاريخ التوقف، النقصات في ابراج الحفر واجهزة الاستصلاح)، وهل

لدى الشركة خطط سنوية لشراء ابراج حفر واجهزة استصلاح ؟ وما هي ؟ مع تحديد نسب التنفيذ وتاريخ دخولها بالعمل وفي حالة التلكؤ تذكر الاسباب ؟

تاسعا : بيان اجهزة الحفر التي تم شراؤها خلال السنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) والبالغ عددها (١٨) جهاز من شركة درل ميك الايطالية .

عاشرا : ماهي خطة شركة الحفر العراقية وامكانية الحفر المائل لآبار النفط بخصوص التقنيات والكوادر وهل تم ادخال الكوادر دورات بخصوص هذا الموضوع وعدد هذه الدورات والمتدربون، وكم عدد الموظفين الحاصلين على شهادة (IWCF) ضمن ملاك الشركة مع كشف يوضح عدد افراد طواقم الحفر الاجنبية المتعاقد معها للعمل لصالح شركة الحفر العراقية والحاصلين على الشهادة اعلاه وراتب كل منهم ومدة التعاقد مع كل فرد منهم .

د - معايير التدقيق

- خطة التنمية الوطنية من عام (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) .
- المجموعات الاحصائية السنوية للوزارة للسنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٣) .
- التقارير الفنية والسنوية للسنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) .
- الموازنات الاستثمارية للوزارة للسنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) .
- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ رقم (١) لسنة ٢٠١٤ .
- المحددات البيئية .

٣ - نتائج عملية التقييم

أ - تطوير حقول الجهد الوطني

من خلال الاطلاع على اجابات وزارة النفط والزيارات الميدانية لشركة نفط الوسط وشركة الحفر وكذلك من خلال الاطلاع على التقارير السنوية التابعة لشركات وزارة النفط تبين لنا مايلي :-

بلغ عدد الحقول التابعة للجهد الوطني (١٦) حقل كما مبين في الجدول ادناه وحسب اجابة دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ذي العدد (٤٠٣) في ٢٠١٥/٢/١٢ والذي جاء اجابة على مذكرتنا المرقمة (٨) في ٢٠١٥/١/٢٠ .

معدلات انتاج النفط الخام الف برميل/ يوم لحقول الجهد الوطني للاعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤										
٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		
الخطى	المخطط	الخطى	المخطط	الخطى	المخطط	الخطى	المخطط	الخطى	المخطط	الحقول
	٢٠٠	٢٢٧	٢٣٣	٢٥٧	٢٧٣	٢٨٨	٣٠٦	٣٤٠	٣٧٠	كر كوك
	١٨٢	١٧٢	١٧٧	١٩٤	١٩٣	١٩٦	١٩٧	١٨٧	١٨٠	باي حسن
	٤٣	٤٩	٥٠	٥٨	٤٨	٥٥	٥٨	٥٨	٦٢	جيبور
	٣٠	٢٨	٣٠	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٢٦	٣٠	خباز
	٢٢	٢١	٢٢	٢٢	٢٤	٢١	٢٨	١٣	٢٨	عجيل
	٩	٩	٩	٩	١١	٩	١٢	٩	١٤	نينوى
	٤	٤	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	القيارة
	٥	٣,٤	٤	٥,٣	٨	٥,٧	٤	٢,٨	٤	نفط خانة
	١٢	٩,٦	٩	٨,٦	١١	٧,٥	٩	٦,٧	٨	شرقي بغداد
	٢٣	١٢	١٥	١٣	٢٠	١٥	١٠	١٨	٢٥	ارطاوي
	٢٠	١٢	٢٥	٢٦	٢٥	٣٨	٥٥	٤٢	٥٠	بن عمر
	٣٨	٣٣	٤٠	١٥	٢٢	١٠	١٤	١٠	٢٠	الناصرية
	٢٦	١٨	٤٠	٢٠	٣١	١٤	١٧	٦	١٨	الطوبة
	٧٤	٣٨	٧٠	٤٢	٧٠	٤٢	٧٠	٥٤	٦٢	لحيس
	١٣	٦,٢	٤	٤	٤	٣,٥	٤	٢	—	العمارة
	١٣	٩,٨	٨	٨,٣	٨	٥	٨	٣	—	نور
	٦٨٨	٦٥٢	٧٢٧	٧١٢,٢	٧٦٦	٧٣١,٢	٨٢٣	٧٧٤,٥	٨٧٣	المجموع
		%٩٠		%٩٣		%٨٩		%٨٩		نسبة الانجاز

ملاحظة : المعدلات الفعلية لانتاج النفط الخام لعام ٢٠١٤ لم تستكمل بعد لعدم اكتمال

وصول التقارير السنوية للشركات الاستخراجية .

اولا : وجود تناقص في انتاج اغلب حقول الجهد الوطني مقارنة بسنة الاساس

٢٠١٠ حيث سجلت نسب التناقص في حقل بن عمر، تراوحت

(٩.٥%، ٣٨%، ٧١%) للسنوات التقويمية (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)

علماً ان هذا الحقل يعتبر من الحقول المنتجة للنفوط ذات الجودة العالية اي ان قيمة

(API) فيه عالية وايضاً الغاز المصاحب له يعتبر حلو اي لا يحتاج الى عمليات معالجة

للتخلص من مركبات الكبريت .

- ثانيا : عللت الوزارة اسباب ذلك التناقص للاسباب الفنية المدرجة ادناه :-
- (١) وجود مشاكل فنية تؤدي الى حدوث توقفات واحياناً الى غلق الآبار مثل انخفاض ضغط الآبار .
 - (٢) خلل في خطوط التغذية الكهربائية للمضخات .
 - (٣) نضوحات في الانابيب الناقلة للنفط الخام .
 - (٤) خلل في المضخات الدافعة للنفط الخام بسبب توقفات في محطات العزل .
- وفي رأينا الفني ان هذه المشاكل تعتبر مشاكل طبيعية في كل عمل نفطي والتي يمكن تلافيها ولا تعتبر مبرر لهبوط الانتاج .

ب - الحفر والاستصلاح

اولا : تناقص في عدد الآبار المستصلحة من قبل شركة الحفر العراقية مقارنة بسنة الاساس حيث بلغ عدد الآبار المستصلحة في السنة ٢٠١٠ (١٣٠) بئر في حين بلغ عدد الآبار المستصلحة (١٠١، ١١٤، ٩٦,٧٥) بئر للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣) على التوالي وحسب ماجاء في التقرير السنوي لشركة الحفر العراقية لسنة ٢٠١٣ .

ثانيا : حدوث حيود سلبي لدى شركة الحفر العراقية بنسبة (٢٣%) في تنفيذ عدد الآبار المحفورة لعام ٢٠١٣ وعللت الشركة ذلك للاسباب التالية :-

- (١) بسبب الاكمال الغير مبرمج للعمليات وحسب طلبات الشركات المستفيدة .
- (٢) بسبب مشاكل الآبار .
- (٣) بسبب الظروف القاهرة .
- (٤) اسباب اخرى توقفات شركات النفط (كانتظار المعدات والمواد، تهيئة القواعد، فرق العمل المساندة) .

كما تم ملاحظة وجود حيود سلبي بنسبة (١٤%) في تنفيذ عدد الآبار المحفورة لسنة ٢٠١٢ وقد عللت الشركة ذلك للاسباب المدرجة ادناه :-

- (١) بسبب الاكمال الغير مبرمج للعمليات .
- (٢) بسبب مشاكل الآبار والظروف القاهرة .
- (٣) بسبب استلام قواعد الآبار من قبل الشركات النفطية .
- (٤) بسبب انتظار تجهيز مواد سوائل الحفر من قبل الشركات النفطية .

(٥) بسبب متطلبات الشركات النفطية المتغيرة بصورة مستمرة وتوقف الاجهزة نتيجة لذلك .

(٦) بسبب التوصيات الاخرى للشركات النفطية (انتظار المعدات والفرق الساندة وانتظار الاوامر) .

ثالثا : لم تكن الوزارة موفقة في جولة التراخيص الاولى حيث تم احالة حقول منتجة (Brown Field) الى الشركات الاجنبية وتم تشخيص زيادة في عدد الابار المستصلحة من قبل تلك الشركات مقارنة مع الآبار المحفورة حديثاً اي اعتمادها على ابار جاهزة ومنتجة ومحفورة مسبقاً من قبل الجهد الوطني، وكان من الاجدر بالوزارة ابقاء تلك الحقول بدمه الجهد الوطني والاستفادة من خبرات الشركات الاجنبية في حفر آبار جديدة .

رابعا : (١) لاحظنا وجود فارق كبير جداً بين الجهد الوطني والشركات الاستثمارية في مجال حفر الآبار واستصلاحها وكما مبين في الجداول ادناه لكل شركة من شركات وزارة النفط وحسب كتاب شركة نفط ميسان ذي العدد (٣٠١١) في ٢٠١٥/٣/١١ وكتاب شركة نفط الجنوب ذي العدد (١٧٣١٨) في ٢٠١٥/٣/١٥ وكتاب شركة نفط الوسط ذي العدد (٨٣٥٢٣) في ٢٠١٥/٢/١٥ .

شركة نفط ميسان				
استصلاح		حفر		
استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	السنة
صفر	صفر	صفر	٢	٢٠١٠
صفر	١	١٢	١٠	٢٠١١
٢٦	صفر	٣٦	٥	٢٠١٢
٨	صفر	٤٠	٤	٢٠١٣
١٢	صفر	٥٢	٤	٢٠١٤
٤٦	١	١٤٠	٢٥	المجموع

شركة نفط الجنوب				
استصلاح		حفر		
استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	السنة
صفر	٧٧	صفر	٢٠,٧٩	٢٠١٠
١٨١	٥٦	٧١	٢٣	٢٠١١
١٠٤	٢٣	١١٤,٥٧	١٥,٨٧	٢٠١٢
١٧٥	٢٦	١٤٤	١١,٨٨	٢٠١٣
٢٠٠	٢٠	١٥٥,٥٥	٩,٨	٢٠١٤
٦٦٠	٢٠٢	٤٨٥,١٢	٨١,٣٤	المجموع

شركة نفط الوسط				
استصلاح		حفر		
استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	استثمار جولات التراخيص	جهد وطني	السنة
١٧,٥٦	٢,١٩	٢٥,٨٩	صفر	٢٠١٠
٧٧	١,٨١	٧٠,٣	٠,٥٥	٢٠١١
٦٤	صفر	٧١,٧٤	٤,٨	٢٠١٢
١٠٩,١٣	صفر	٦٢,٣٩	٥,٠٥	٢٠١٣
٨٢,٧٢	صفر	٤١,٢١	٣,٦	٢٠١٤
٣٥٠,٤١	٤	٢٧١,٥٣	١٦	المجموع

(٢) بالرغم من زيادة عدد الآبار المحفورة من قبل شركة نفط الشمال للسنوات التقويمية كما جاء بكتاب شركة نفط الشمال ذي العدد (ح٢/٤/٣٢٠١٠) في ٢٠١٥/٢/١٢ لوحظ تدني مستوى انتاج النفط الخام في بعض الحقول ومثال ذلك :-

ت	الحقول	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
		الف ب/ي				
١-	كر كوك	٣٣٦	٢٨٨,٤	٢٥٧,١	٢٢٧,٤	١١٧,٥
٢-	باي حسن	٢٣٤,٦	١٩٥,٢	١٩٤	١٧٠,٩	٥٨,٤
٣-	جمبور	٥٨,٢٩٥	٥٥,١٣	٥٧,٧٨	٤٨,٦٦	٤٤,١
٤-	عين زالة	٥,٨	٤,٦٥	٥,٤٦	٤,٥٨	٠,٨٥٣
٥-	بطمة	٠,٠٦٥	٠,٨٥٢	٠,٧٤	٠,٥٣٢	٠,١
٦-	صفية	٣,٣٥٧	٣,٤٥٣	٣,٤٥٣	٣,٣٧٩	٠,٦٤٦
٧-	القيارة	١,٨٨٢	٢,٠٩٨	٢,٢٧٩	٣,٥٨٧	٠,٧٠٧
٨-	خباز	٢٦,٣٦٥	٢٧,٥١٩	٢٧,٩٥	٢٨,١٤	١٣,٤٥٤
٩-	عجيل	١٢,٦٩٦	٢١,٠١٨	٢١,٧٦٦	٢٠,٩٤٢	٨,٠٥

حيث تم ملاحظة قلة النشاط الاستصلاحي الذي اقتصر على بئرين فقط كما جاء في الكتاب الموضح اعلاه .

ج - شركة الحفر العراقية

اولا : عدم امتلاك شركة الحفر العراقية الخبرة والامكانية في مجال الحفر الافقي وكما اشارت المطالعة المرقمة (١٧٤) في ٢٧/٩/٢٠١٢ والمرفوعة من قبل مدير قسم الحفر والاستصلاح، علماً ان هذه العملية من شأنها زيادة كميات انتاج النفط الخام اضافة الى اهميتها في الحقول المشتركة مع دول الجوار .

ثانيا : وجود تباين كبير بين عدد الآبار المحفورة مع عدد الآبار المستصلحة بالنسبة للحقول الخاضعة لجولات التراخيص والتي تقوم شركة الحفر العراقية بعمليات الحفر والاستصلاح فيها حيث لوحظ ان عدد الآبار المحفورة للفترة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤ هي (٩٠ بئر) بينما عدد الآبار المستصلحة لنفس الفترة هي (٢٦٥ بئر) مما يدل على ان هذه الشركات في الغالب تستثمر الحقول المحفورة والمنتجة اصلاً فقط تجري عليها عمليات تطوير واستصلاح، اما بالنسبة للحقول الخاضعة للجهد الوطني والتي تقوم شركة الحفر العراقية بعمليات الحفر والاستصلاح فيها فإن عدد الآبار المحفورة هي (١٨٠ بئر) وعدد الآبار

المستصلحة (١٢٦ بئر) الجدول التالي يوضح عدد الآبار المحفورة والمستصلحة لشركة الحفر العراقية فيما يخص الجهد الوطني وجولات التراخيص .

الجهة المستفيدة	اعمال شركة الحفر العراقية	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الجهد الوطني	عدد الآبار المحفورة	٤١	٥٠	٤٤	٤٥
	عدد الآبار المستصلحة	٧٠	٢١	٢٠	١٥
التراخيص	عدد الآبار المحفورة	١٠	٢٧	١٧	٣٦
	عدد الآبار المستصلحة	٥٩	٧٩	٦٠	٧٩

ثالثا : وجود تأخير في عملية شراء واستلام الاجهزة المطلوبة حيث حددت شركة الحفر العراقية حاجتها من الاجهزة بما مجموعه (٥٣) جهاز حفر واستصلاح حديثة مختلفة وذلك للفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٧ ضمن الخطة الاستراتيجية المصدقة من وزارتي المالية والتخطيط بحسب الكتاب ذي العدد (٢٥٩٨) في ٢٤/٣/٢٠١٥ في حين تم شراء (٦) اجهزة فقط خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ اذ يعتبر هذا العدد من الاجهزة قليل قياساً بالعدد الكلي المطلوب والفترة الزمنية المخطط لها .

رابعا : وجود تقصير في عملية صيانة وتأهيل اجهزة الحفر والاستصلاح حيث وضعت الشركة خطة لتأهيل (٤) اجهزة حفر امريكية المنشأ في عام ٢٠١٠ واعادتها الى العمل وهي: - (٢٠/اويل ويل ٢٠٠٠ - ٢١٠/اويل ويل ٨٦٠ - ٥٣/ناشيونال ١٥٠٠ - ٥٢/ناشيونال ١٥٠٠) وفي سنة ٢٠١٢ تم شطب ثلاثة اجهزة منها حسب الكتاب ذي العدد (٢٥٩٨) في ٢٤/٣/٢٠١٥ مما يدل على وجود خلل في وضع خطط التأهيل للاجهزة .

د - استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير الخبرات

اولا : استمرار شركة الاستكشافات النفطية بالعمل بنظام (2D) الذي لايعطي بيانات وافية للرقعة الاستكشافية علماً انها تمتلك تقنية (3D) الذي يمكن الشركة من الاسراع في عملية الاستكشاف ويعطي بيانات اكثر في وقت اقل .
ثانيا : عدم امتلاك الوزارة لتقنية وخبرة الحفر الافقي الذي من شأنه زيادة الانتاج في الحقول المشتركة او التي قريبة من المجمعات السكنية حيث يعتبر الحفر الافقي من اهم استكشافات القرن الماضي لما له من تأثير واضح في المجال النفطي حيث

بدأ الحفر الافقي في بداية الثمانينات من القرن الماضي لكن كانت تكلفتها باهضة الثمن وذات مشاكل وتعقيدات كثيرة لكن بعد تطور الصناعات النفطية واتجاه العالم لهذه التقنية الحديثة تم تذليل هذه الصعوبات وقد ساعد زيادة حفر الآبار الافقية مهندسي المكامن من فهم المكامن بشكل اكبر مما كان عليه في حالة الآبار العمودية بسبب ان البئر الافقي يخترق المكمن لمسافات طويلة وبهذا يمكن دراسة اللباب الصخري ومعرفة خواص المكمن بشكل واضح علماً انه تم اعتماد خطة الحفر الافقي في حقل الاحدب بأختراق افقي مايقارب (٨٠٠م) مايعادل (٢٦٠٠ قدم) .

ان من اهم خصائص الحفر الافقي :-

(١) زيادة انتاج الهايدروكاربون الى اكثر من اربعة اضعاف عما هو عليه في حالة الآبار العمودية بسبب زيادة مقطع التماس مع المكمن ولو اخذنا مقارنة بسيطة بين الآبار العمودية في حقل الاحدب والآبار الافقية فيه نلاحظ فرق واضح في كمية النفط المنتج من الآبار الافقية اكبر مما هي عليه الآبار العمودية .

(٢) تقليل التقمع المائي والغازي والذي يسبب قتل البئر او تقليل الانتاج بصورة كبيرة والذي يحدث عادة بعد فترة من الانتاج، البئر الافقي يقوم بتقليل هذه الظاهرة بشكل كبير اما في حالة البئر العمودي فأن هذه الظاهرة تؤدي في الغالب الى زيادة كمية الماء او الغاز المنتج وبشكل واضح، تم ملاحظة زيادة الماء المنتج من الآبار العمودية اكثر مما ملاحظ عليه في الآبار الافقية في حقل الاحدب .

(٣) يستخدم الحفر الافقي في حالة وجود مناطق سكنية او اثرية لا يصلح الحفر العمودي فيها بسبب صعوبة نصب وتحريك معدات وابرار الحفر وهذا ماتم التغلب عليه في حقل الاحدب النفطي، كذلك يدخل استخدام الآبار الافقية في حفر المكامن النفطية التي تقع تحت البحار وذلك بحفر البئر على اليابسة وبعدها اختراق المكمن بشكل افقي .

(٤) تقليل المساحات المطلوبة الواجب توفرها للابار حيث في الغالب حفر كل بئر افقي يعادل ثلاثة الى اربعة ابار عمودية ومن هذه الحسبة البسيطة يمكننا ان نوفر مساحة ثلاثة ابار عمودية .

(٥) لا يقتصر حفر الآبار الأفقية في إنتاج النفط فقط بل تطور ليصبح من أفضل طرق دعم المكمن (EOR) في (حقن الماء، المواد الكيميائية، البخار) بسبب زيادة مساحة التماس مع المكمن وبالتالي زيادة مساحة الاكتساح ودفع النفط باتجاه الآبار المنتجة ولزيادة ضغط المكمن ايضا .

(٦) يستخدم الحفر الأفقي في الطبقات المكمنية ذات السمك القليل (Thin layers) والتي من الصعب الانتاج منها في الآبار العمودية .

وبهذا يتبين ان الآبار الأفقية هي افضل من الآبار العمودية بأستثناء ان تكلفة حفر البئر الأفقي هي اكثر من العمودي ولكن يمكن تعويض هذه التكلفة من خلال الانتاج العالي للبئر الأفقي .

ثالثا : عدم استخدام بعض التقنيات التي من شأنها زيادة الانتاج والتي منها تقنية الـ (gas lifting) وتقنية الـ (water injection) كما تم تشخيصه خلال الزيارة الميدانية لشركة نفط الوسط بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ حيث لوحظ ان اجمالي عدد الآبار في حقل شرق بغداد (٩٦ بئر) تضمنت (٥٦) بئر متوقفة عن العمل و (٣٧) بئر منتجة في حين تم اهمال البئرين المرقمين (٩٤ و ٩٥) لعدم توصيل خطوط الانابيب لهما وبئر رقم (٩٣) قيد الانجاز .

رابعا : ارتكبت بعض الشركات النفطية اخطاء فنية ترتبت عليها اثار مالية كبيرة نتيجة عدم توفر بيانات كاملة حول الحقل النفطي ومثال على ذلك قيام شركة الدلة للطاقة العالمية بحفر البئر (٨١) زبير والبئر (٨٢) زبير الذي تم افتتاح انتاجهما بتاريخ (٢٠١١/١٠/٢٤) و (٢٠١٢/٤/٨) وتم اغلاقها بتاريخ (٢٠١١/١٢/١٤) و (٢٠١٢/٥/٢١) على التوالي اي بفترة لا تتجاوز الخمسين يوم كحد اقصى علماً بأن شركة الدلة للطاقة العالمية حفرت البئر الواحد بكلفة (١٠,٣) مليون دولار (عشرة ملايين وثلاثمائة الف دولار) اضافة الى تحمل الشركة كلفة نقل برج الحفر من خارج البلد الى الموقع بمبلغ (٢) مليون دولار (مليون دولار) وكلفة استرجاع الربح بعد انتهاء العمل بكلفة (١,٤) مليون دولار (مليون واربعمائة الف دولار) فيكون اجمالي ما تحمته الشركة من خسارة هو (٢٤) مليون دولار (اربعة وعشرين مليون دولار).

خامسا : عدم استخدام الحماية الكاثودية على بعض الخطوط لنقل النفط الخام وخاصة الوقتية منها وكما تم تشخيصه في الزيارة الميدانية لشركة نفط الوسط .

هـ - التجاوزات على المحرمات النفطية :-

ان التجاوزات على المحرمات النفطية هي سبب مهم في تأخير عمليات زيادة الانتاج حيث بين كتاب شركة نفط الوسط /القسم القانوني المرقم (ش/٣/٢٨٠/٣٧) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ والذي يتضمن (٢٩) تجاوز ولدينا بخصوص ذلك مايلي :-
 اولاً : التماهل في تنفيذ الاجراءات المتخذة على المحرمات النفطية المتجاوز عليها حيث تبين ان هناك مشاريع ضخمة قد اقيمت على المحرمات النفطية بتكاليف مالية عالية وبسبب مرور فترة طويلة لاكمال المشاريع اصبح من الصعب جداً ازالتها وذلك يشير الى تماهون وزارة النفط في متابعة هذه المشكلة كما بين الكتاب اعلاه.
 ثانياً : عدم وجود تنسيق بين وزارات ومؤسسات الدولة مع وزارة النفط حيث تم انشاء عدة مشاريع على المحرمات النفطية كما ميين ادناه :-

(١) نموذج عن التجاوزات على مواقع المحرمات النفطية العائدة الى شركة نفط الوسط من قبل الدوائر الحكومية .

ت	نوع التجاوز	موقع التجاوز	تاريخ التجاوز	الجهة المتجاوزة	المحافظة	الاجراء المتخذ
١	انشاء مشروع ماء الرصافة الكبير وبنائة الاستعلامات	القطعة رقم ١٤١/١٥ سريجات /ناحية الفحامة البتر ش.ب/٢١	٢٠٠٨	امانة بغداد	بغداد/الفحامة	مفاتيحة كافة المراجع الا ان امانة بغداد لم تلتزم بقرار مجلس الوزراء المرقم(٣٦٣)لسنة ٢٠١٠ برفع التجاوزات عن حقل شرقي بغداد سواء كانت تابعة للدولة او للقطاع الخاص بمبلغ (١١٣١) مليار دينار (تريون ومائة وواحد وثلاثون مليار دينار)
٢	مد خطوط كهرباء الضغط العالي	القطعة ٩م١٥٧/١٠ الثعالبية مقابل بوب الشام	٢٠٠٠	وزارة الكهرباء	بغداد/مقابل بوب الشام	مفاتيحة محافظة بغداد وقيادة الشرطة الوطنية
٣	بناء وحدة عسكرية	القطعة ١٥٧/١٠	بعد عام ٢٠٠٣	وزارة الدفاع	بغداد/بوب الشام	تم تبليغهم بضرورة رفع التجاوز
٤	اسلاك كهربائية الضغط العالي	البتر ش.ب/٤١	بعد عام ٢٠٠٣	وزارة الكهرباء	بغداد/النهروان	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكلة فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٥	مد اعمدة كهرباء	البتر ٣٥	٢٠١٤	وزارة الكهرباء	بغداد/خلف محطة القدس	تم تبليغهم برفع التجاوز
٦	مد خطوط الاسلاك الكهربائية	البتر ش.ب/٣١ القطعة المرقمة ١٦م ٧/٢ الكرغولية	٢٠١٢	وزارة الكهرباء	بغداد/النهروان	تم اليعاز الى وزارة الكهرباء من قبل وزارة النفط لرفع التجاوز
٧	مد اعمدة كهرباء	البتر ١٣	٢٠١٤	وزارة الكهرباء	بغداد/الكمالية	تم اجراء الكشف وتبليغهم برفع التجاوز

(٢) نموذج عن التجاوزات على مواقع المحرمات النفطية العائدة الى شركة نفط

الجنوب من قبل الدوائر الحكومية :-

ت	نوع التجاوز	موقع التجاوز	جهة التجاوز
١ -	مد انبوب لتصريف المياه الثقيلة	الانابيب النفطية ٤٨ عقدة بزركان - فاو المنطقة بين جسر محمد القاسم وجسر الزبير	مديرية بلدية البصرة
٢ -	انشاء محطة كهرباء	منطقة الشافي بالقرب من الانابيب النفطية بزركان - فاو	دائرة الكهرباء
٣ -	انشاء ميدان رمي	موقع اليمامة النفطي حقل نهر بن عمر	قوات الجيش
٤ -	تواجد قطعات عسكرية	حقل نهر بن عمر	قوات الجيش
٥ -	دائرة حكومية + مدرسة	حي الانتصار / الهارثة	تابعة الى تربية البصرة

ثالثا : عدم وجود تنسيق بين تشكيلات وزارة النفط حيث قامت شركة توزيع المنتجات

النفطية بإنشاء معمل غاز بوب الشام في القطعة ١٥٧/١٠ بعد عام ٢٠٠٣ وتم

ابلاغها بضرورة رفع التجاوز ولم يتم حسم ذلك لغاية تاريخه .

رابعا : عدم اتخاذ قرارات حاسمة بشأن تجاوزات المواطنين المبينة في الجدول ادناه :-

(١) بلغت عدد التجاوزات من قبل المواطنين (٢١) تجاوز على مواقع المحرمات النفطية

والتابعة لشركة نفط الوسط وفيما يلي نموذج من هذه التجاوزات :-

ت	نوع التجاوز	موقع التجاوز	تاريخ التجاوز	الجهة المتجاوزة	المحافظة	الاجراء المتخذ
١	انشاء دور من الطين والبلوك	القطعة ٩م١٥٧/١٠	٢٠٠٠	مجموعة من المواطنين	بغداد	مفاتيحة محافظة بغداد وقيادة الشرطة الوطنية
٢	انشاء مقالع حصو ورمل وبلوك ومواد انشائية	القطعة ٩م١٥٧/١٠	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة من المواطنين	بغداد	مفاتيحة محافظة بغداد وقيادة الشرطة الوطنية
٣	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٣	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة من المواطنين (١٠)	بغداد/الطالبية	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٤	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٥٠	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة من المواطنين (١٠)	بغداد/الطالبية	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٥	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٧	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة مواطنين (١٦)	بغداد/الحبيبية	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١

ت	نوع التجاوز	موقع التجاوز	تاريخ التجاوز	الجهة المتجاوزة	المحافظة	الاجراء المتخذ
٦	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٥١	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة مواطنين (١٥)	بغداد/الحبيبية	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٧	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٤٢	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة مواطنين (٤)	بغداد/الحبيبية	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٨	بناء دور سكنية	البر ش.ب/١٢	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة مواطنين (١٥)	بغداد/حي اور	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
٩	بناء دور سكنية	البر ش.ب/١٧	بعد عام ٢٠٠٣	مواطن واحد	بغداد/كسرة وعطش	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
١٠	بناء دور سكنية	البر ش.ب/٣٩	بعد عام ٢٠٠٣	مجموعة مواطنين (٢٣)	بغداد/حي الجزائر	مفاتيحة محافظة بغداد ولجان رفع التجاوز المشكله فيها وفق القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١

(٢) بلغت عدد التجاوزات من قبل المواطنين (٤٦٠) تجاوز على مواقع الحرمات النفطية والتابعة لشركة نفط الجنوب وفيما يلي نموذج من هذه التجاوزات:-

ت	نوع التجاوز	موقع التجاوز	جهة التجاوز
١	اصحاب معامل ومقالع	الطوبه - جوييدة	غير معروفة
٢	انشاء معمل اسفلت	انبوب المرونة طوبه - زبير/١	غير معروفة
٣	انشاء دور سكنية ومزارع ومعامل بلوك	المناطق التي يمر بها انبوب بزركان - فاو	غير معروفة
٤	مقالع	شمال البصرة عبر حدود ثلاث بلديات (قضاء المدينة - بلدية ناحية العز - بلدية ناحية الامام الصادق	غير معروفة
٥	انشاء مزارع ومعامل الحصى والبلوك والكسارات ومعامل الاسفلت	البرجسية - الرميلا الشمالية والزبير	غير معروفة
٦	تجاوز قرية الحياة	حقل غرب القرنة	اهالي قرية الحياة
٧	محلات حديثة البناء	على مسار انبوب الحقن الجديد (٤٨) عقدة في موقع الشعبية	غير معروفة
٨	تجاوزات بنقل التربة وادي ذلك الى تعرية التربة وانجراف سنامات الانابيب	حزمة الانابيب الممتدة من عقدة حمدان الى مستودع الفاو (مقابل معمل الاسمدة)	غير معروفة
٩	تجاوز انبوب النفط الخام قياس ٢ أ	محطة عزل قبة صفوان الى محطة عزل الراضية	غير معروفة

و - الإدارة والتخطيط

من خلال الاطلاع على اجابة دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة في وزارة النفط واجابات شركة الاستكشافات النفطية وكذلك الزيارات الميدانية تبين لدينا ماياتي :-

اولا : ضعف التخطيط لدى وزارة النفط والذي يدل على عدم جدية الوزارة في تطوير الانتاج من خلال الجهد الوطني، حيث لاحظنا وجود تناقص في التخطيط لكميات الانتاج على مدى اربع سنوات مقارنة بسنة الاساس (٢٠١٠) والجدول ادناه يوضح ذلك :-

اسم الحقل	الانتاج المخطط له في سنة/٢٠١٠	الانتاج المخطط له في سنة/٢٠١٤	النسبة %
كر كوك	٣٧٠	٢٠٠	٥٤
جمبور	٦٢	٤٣	٦٩
نينوى	١٤	٩	٦٤
عجيل	٢٨	٢٢	٧٨
ارطاوي	٢٥	٢٣	٩٢
بن عمر	٥٠	٢٠	٤٠

ثانيا : عدم ملائمة كميات الانتاج المخطط لها مع الرقع الاستكشافية المكتشفة حديثاً، حيث نلاحظ زيادة في عدد الترايب المكتشفة ومناطق المسح الزلزالي خلال السنوات (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) يقابله تناقص في خطط الانتاج للسنوات اعلاه وادناه امثلة على ذلك :-

(١) حقل الديمة : اكتشفت عام ٢٠١٢ ويقع ضمن قاطع عمليات شركة نفط ميسان .

(٢) حقل السندباد : اكتشفت عام ٢٠١٣ ويقع ضمن قاطع عمليات شركة نفط الجنوب .

وقد اثبتت نتائج الحفر والفحوصات (الاولية والاكملية) العثور على تجمعات نفطية وغازية ممتازة جداً في العديد من المكامن ضمن المقطع الجيولوجي المخترق ولكلا التركيبين

كما جاء في كتاب شركة الاستكشافات النفطية ذي العدد (١٢٥٦) في ٢٠١٥/٢/٥ الذي جاء اجابة على مذكرتنا رقم (١٠) في ٢٠١٥/١/٢٠.

ثالثا : استمرار تشكيلات وزارة النفط في التعاقد مع الشركات الوسيطة دون اللجوء الى الشركات المصنعة مما تسبب في ضياع وهدر المال العام وكذلك التأخر في انجاز المشاريع وعلى سبيل المثال قامت شركة المشاريع النفطية بأحالة منظومة (EXL5) الى شركة (Control links) ولدينا بهذا الشأن ما يأتي :-

(١) ان شركة (Control links) الاردنية هي ليست من الشركات المعتمدة في الدائرة الفنية لوزارة النفط كما جاء في كتابها المرقم (٥٠٣٢) في ٢٠١٤/٧/٣١ لكونها ليست من الشركات المصنعة وانما هي شركة وكيلة .

(٢) وجود هدر في مبلغ الاحالة للشركة اعلاه حيث كان المبلغ (٥٢٣٢٧٨٨) دولار (خمسة ملايين ومائتان واثنان وثلاثون الف وسبعمائة وثمانية وثمانون دولار) (منظومة عدد ٢) اي سعر المنظومة الواحدة (٢٦١٦٣٩٤) دولار (مليونين وستمائة وستة عشر الف وثلثمائة واربعة وتسعون دولار) وبقطر (٨ أنج)، في حين تم التعاقد بين شركة نفط الوسط مع شركة (Endress+ Hauser) بسعر (١٤٨١٨٨٤,٩٥) دولار (مليون واربعمائة وواحد وثمانون الف وثمانمائة واربعة وثمانون دولار وخمسة وتسعون سنت) للمنظومة الواحدة وبقطر (١٠ أنج) علماً ان الشركة (Endress+ Hauser) تعتبر من الشركات المعتبرة والمصنعة.

(٣) لم تشمل المنظومة المحالة الى شركة (Control links) بعض الملحقات الضرورية والمهمة لعمل العداد في حين تضمن العقد بين شركة نفط الوسط وشركة (Endress+ Hauser) تلك الملحقات التالية :-

- منظومة معايرة (Compact prover) .

- منظومة (Water Draw) .

- منظومة قياس الضغط البخاري .

- نموذج ومكتشفات .

- سقيفة .

- منظومة نقل الاشارة (Wireless) .

رابعا : وجود قاعدة بيانات غير متكاملة لدى الدائرة الفنية في وزارة النفط حول نشاط الشركات الاستخراجية الاربعة حيث تم توجيه مذكرتنا المرقمة (٢) في ٢٠/١/٢٠١٥ حول مجمل نشاط تلك الشركات للسنوات (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) حيث قامت الدائرة بأرسال تلك المذكرة الى الشركات الاستخراجية لتقديم بياناتها .

خامسا :ضعف خطة الوزارة في تطوير حقول الجهد الوطني حيث تم تشخيص بعض الفقرات المدرجة ادناه وكما جاء في كتاب المفتش العام ذي العدد (٣٤٥٠) في ٣١/٣/٢٠١٥ اجابة على مذكرتنا المرقمة (١) في ٢٠/١/٢٠١٥ .

- عدم وجود رؤية واضحة لحدود الحقول مما يعيق تحديد مواقع ابار جديدة وبالتالي تقييد عمليات الحفر .

- عدم وجود دراسات مكمنية تفصيلية وبالتالي غياب خطط التطوير الواضحة طويلة الامد لان الدراسات المتوفرة عن بعضها اولية لاتفي بالغرض .
- غياب الحفر التقييمي وعمليات التقييم للحقول التي تحوي بئر واحد .
- عدم وجود مسح زلزالي ثلاثي الابعاد لاغلبها .

- كثرة المشاكل الانتاجية المتمثلة بانتاج الماء والاملاح والرمل بكميات كبيرة مما ادى الى تآكل المنشآت السطحية وبالتالي تقليل الانتاج وفي المقابل غياب الحلول بسبب عدم وجود الدراسات المكمنية وبطء تنفيذها في حال تنفيذها من قبل دائرة المكامن وتطوير الحقول او مركز البحث والتطوير النفطي .
- عدم وجود مختبرات متكاملة ورسينة وخصوصاً في مجال فحوصات اللباب لاسناد عمليات التقييم .

- عدم تمكن شركة الحفر العراقية من وضع مؤشرات حفر عالية لاجهزتها تكون قريبة من مؤشرات الحفر المعتمدة لدى الشركات الاجنبية لصعوبة تحققها (مؤشر الحفر لشركة الحفر العراقية ٨٥٠ متر/شهر اما المؤشر لشركات الحفر الصينية العاملة في حقل الحلفاية حوالي ١٥٠٠ متر /شهر) .
- كثرة عمليات الصيانة الغير مبرمجة لاجهزة الحفر العائدة الى شركة الحفر العراقية نتيجة لتقادم تلك الاجهزة وقلة كفاءتها وعدم توفير مواد احتياطية لديمومة عمل هذه الاجهزة .

- كثرة التوقفات في اجهزة الحفر نتيجة الى حدوث عطلات وصيانات وانتظار مواد ومعدات اثناء عمليات الحفر .
- زيادة فترة عمليات الاكمال غير المبرمج نتيجة لكثرة مشاكل الحفر والعمليات المصاحبة له في حقلي نور والعمارة مما ادى زيادة في الكلف.
- وجود مشاكل غير متوقعة نتيجة التعقيدات التحت سطحية لحقول شركة نفط الوسط الامر الذي يؤدي الى ان تأخذ عمليات المعالجة بعض الوقت مما يؤثر سلباً على تنفيذ خطة الحفر مثل (مشاكل الفقدان الطبقي و حدوث حالات استعصاء للانايب وفشل عمليات التسميت) وغياب الدراسات لهذه المشاكل والتي تتطلب الحاجة الى الجهد الاجنبي في تنفيذها وهذا يتطلب وجود التخصيصات التي تكون في العادة غير متوفرة او يصعب حصول الموافقة عليها من الوزارة .

سادسا : لاحظنا قلة التخصيصات المالية المرصدة من اجمالي الموازنة الاستثمارية للسنوات التقويمية من (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) كتنفيذ (مشاريع عمليات الحفر للشركات الاستخراجية ومشاريع تطوير الحقول ومستلزمات حفر الآبار) بالاضافة الى تناقص تلك التخصيصات للسنوات المذكورة اعلاه وبالخصوص السنين الاخيرة (٢٠١٣ و ٢٠١٤) حيث بلغت النسب (٥%) و (٢٥%) على التوالي حسب ماورد بكتاب دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة المرقم (١٠٤١) في ٢٥/٣/٢٠١٥ على اصل مذكرتنا المرقمة (٢٥) في ٢/٣/٢٠١٥ مما يدل ذلك على عدم التخطيط الصحيح والمتابعة الجادة لتنفيذ تلك المشاريع وكما مبين في الجدول ادناه :-

السنة	اسم المشروع	اجمالي التخصيص للشركات سنويا / مليون دينار	اجمالي التخصيص الموازنة الاستثمارية	نسبة التخصيص من الموازنة
٢٠١٠	مشروع عمليات الحفر للشركات مشروع تطوير الحقول للشركات مشروع مستلزمات ومتطلبات الحفر	٢١٢١٦٤٠	٣١٠٣٥٥٠	٦٨%
٢٠١١	مشروع عمليات الحفر للشركات مشروع تطوير الحقول للشركات مشروع مستلزمات ومتطلبات الحفر	١٨٦٢٧٦٢	٧١٣٨١٤٧	٢٧%
٢٠١٢	مشروع عمليات الحفر للشركات مشروع تطوير الحقول للشركات مشروع مستلزمات ومتطلبات الحفر	٨٠٣٨٧٩٥,٣٩٣٩	١٠٨٦٥٨٦٤,٠٥	٧٠%

السنة	اسم المشروع	اجمالي التخصيص للشركات سنويا / مليون دينار	اجمالي التخصيص الموازنة الاستثمارية	نسبة التخصيص من الموازنة
٢٠١٣	مشروع عمليات الحفر للشركات مشروع تطوير الحقول للشركات مشروع مستلزمات ومتطلبات الحفر	٨٦٢١٤٦,٠٩	١٨١٧٩٥٣٢,٣٨	٥%
٢٠١٤	مشروع عمليات الحفر للشركات مشروع تطوير الحقول للشركات مشروع مستلزمات ومتطلبات الحفر	٤٤٦٨٣٩,٥٢٦	١٧٩٧٣١٠٠,٠٣	٢,٥%

سابعاً : وجود تدني واضح في نسب الانجاز الفني لبعض المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية والتي تخص تطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) خلال الفترة التقويمية (٢٠١٠ و لغاية ٢٠١٤) قياساً بنسب الانجاز المخطط وكما مبين في الامثلة المدرجة ادناه :-

اسم الشركة	اسم المشروع	السنة	التخصيصات السنوية مليون دينار	نسبة الانجاز المخطط %	نسبة الانجاز المادي %
شركة نفط ميسان	- عمليات الحفر للشركة/ برنامج سنوي	٢٠١٢	٣٤,٧٦١	١٠٠	٤٥
	- عمليات الحفر للشركة/ برنامج سنوي	٢٠١٣	٥٢٢٣٠	١٠٠	٥٧
	- عمليات الحفر للشركة/ برنامج سنوي	٢٠١٤	٢٥٠٠٠	١٠٠	٥٨,٥
شركة نفط الوسط	- عمليات الحفر	٢٠١١	٣٠٠٠	١٠٠	٤٣
	- مستلزمات ومتطلبات الحفر	٢٠١٢	٨٦٨٠	٧٥	٧,٣
	- مستلزمات ومتطلبات الحفر	٢٠١٣	٧٠٩٢,٤١	٩٠	٤٢,٤٢
شركة نفط الشمال	- تطوير الانتاج للقطاع الاستخراجي	٢٠١١	١٩٥٠٠٠	١٠٠	٥٣
	- عمليات الحفر	٢٠١٤	٥٢٨٣٤,٧٢٦	١٠٠	٤٠,٦٨
	- مستلزمات ومتطلبات الحفر	٢٠١٤	٢٤٥٠٠	١٠٠	٤٠,٦٨
شركة نفط الجنوب	- تطوير الحقول	٢٠١٢	٢٣١٤٠	١٠٠	٥٩
شركة المشاريع النفطية	- تطوير الانتاج للقطاع الاستخراجي	٢٠١١	٧١٧٤١٨	١٠٠	٥٧
	- تطوير حقل حميرين	٢٠١٢	٥٩٩٩٠	٧٠	٤٤,١١
	- تطوير حقل غرب القرنة المحطة ٧, ٨	٢٠١٢	١٩٣٠٩	١٠٠	٧٥
	- تطوير حقل غرب القرنة محطة ٦/جزء الغاز	٢٠١٢	٩٢١٩	١٠٠	١٥,٩
	- تطوير حقل حميرين	٢٠١٣	٦٣٤١٦,٥	١٠٠	٤٩
	- تطوير حقل حميرين	٢٠١٤	١٨٧٨٢,٢	١٠٠	٥٠
	- تطوير حقل غرب القرنة محطة ٦/جزء الغاز	٢٠١٤	٢٠٠٠	٨٤,٢	١٨,٦٥

علماً لم تظهر نسب التنفيذ الفني للمشاريع في سنة /٢٠١٠ بسبب اعتماد

الموازنة الاستثمارية مبالغ اجمالية للمشاريع .

وقد بينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (٤٠٣) في ٢٠١٥/٢/١٢ اهم

اسباب التلكؤ في تنفيذ المشاريع الى مايلي:-

- الظروف الامنية التي مر بها شمال العراق ادى الى ايقاف كافة مشاريع المنطقة الشمالية .
 - نكول الشركات المتعاقد معها بالالتزامات التعاقدية .
 - تغيير بعض التفاصيل في المخططات الانشائية .
 - اضافة الى المشاكل الفنية والمالية والادارية والامنية والتي تعود للمقاول تعتبر السبب الاساس في تلكؤ تنفيذ العمل .
 - تأخر فتح الاعتماد لطلبية الاستيراد مع اضافة فقرات جديدة في بعض الاحيان ضمن المشروع وحسب متطلبات العمل (اجراءات قانونية) .
 - تأخر وصول مواد يؤدي الى تأخر انجاز المشروع .
 - تأخر حصول الموافقة على تأشيرات الدخول لخبراء الشركات الاجنبية المتعاقد معها اضافة الى التأخر في استحصال الموافقات الامنية لدخول منتسبي الشركة وكذلك العاملين والمعدات والاليات العائدة للمقاولين المحليين لتنفيذ الاعمال المحالة لهم .
 - نقص كبير في توفير خزير عدد من مواد ومعدات الحفر الرئيسية بسبب الضوابط والتعليمات المركزية المتبعة في متابعة الطلبات .
 - التداخل بالعمل وذلك بالتعاقد مع اكثر من جهة والبعض منها جهات غير رصينة.
- ثامنا : بطئ الشركات الاستخراجية باجابة مذكراتنا وذلك لعدم وجود قواعد بيانات لدى تلك الشركات بخصوص نشاطها وادناه امثلة على ذلك :-

رقم المذكرة الموجهة	تاريخها	الجهة الموجه اليها	تاريخ الاجابة	مدة التأخير
٢	٢٠١٥/١/٢٠	الدائرة الفنية	٢٠١٥/٣/١٧	٥٦ يوم
٤	٢٠١٥/١/٢٠	شركة نفط الوسط	٢٠١٥/٢/١٦	٢٧ يوم
٧	٢٠١٥/١/٢٠	شركة نفط ميسان	٢٠١٥/٣/١٧	٦٠ يوم
٨	٢٠١٥/١/٢٠	دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة	٢٠١٥/٢/١٢	٢٣ يوم
٢٧	٢٠١٥/٣/٢	شركة نفط ميسان	٢٠١٥/٥/٢٧	٨٥ يوم

ز - الزيارة الميدانية لشركة نفط الوسط

اولا : عدم استخدام بعض التقنيات التي من شأنها زيادة الانتاج كتقنية الـ (gas lifting) وتقنية (water injection) حيث ان تقنية الـ (gas lifting) متوقفة على الكابسات التي تم الاشارة اليها في تقريرنا الصادر برقم (٣٨/١٥/٤/٢) بتاريخ ٢٠١٥/١/٤ والخاص بتقويم اداء سياسة وزارة النفط للاستفادة من الغاز المصاحب للعمليات الاستخراجية للسنوات التقويمية (٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣)، وبالنسبة لتقنية الـ (water injection) لم يكتمل العمل بالمنظومة لغاية تاريخه .

ثانيا : تم ربط الآبار المحفورة حديثاً والتي عددها (١٤ بئر) ربطاً مؤقتاً ولدينا بخصوص ذلك مايلي :-

(١) التأخر في اجراءات العقد المرقم (ت و/٢٠١٤/٦٦) في ٢٠١٤/١١/٢١ الخاص بتجهيز طلبية شراء انابيب من قبل شركة السابير حيث كان الاعلان عن المناقصة المعادة بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ ولغاية تاريخه لم يتم المباشرة بالعمل وذلك بسبب ضعف الاجراءات الادارية والقانونية المتبعة من قبل شركة نفط الوسط .

(أ) قامت شركة نفط الوسط بصرف مبلغ قدره (٦٣٦,٢٤٠,٠٠٠) دينار (ستمائة وستة وثلاثين مليون ومائتين واربعين الف دينار) ويتضمن المبلغ شراء انابيب وتكلفة العمل ونصبها على الآبار المحفورة حديثاً عن طريق تجهيز طلبيات الشراء من الاسواق المحلية واستخدام انابيب مستعملة من الشركة وذلك بسبب تأخر وصول الطلبية المذكورة في العقد اعلاه وقد بينت الشركة انها ستعمل على تبديل تلك الانابيب المستعملة في حال وصول الطلبيات المتعاقد عليها وبهذا سيكلف الشركة مصاريف اضافية اخرى جراء عملية الاستبدال .

(ب) التأخر في ربط الانابيب للآبار المحفورة وذلك لعدم قيام شركة نفط الوسط بالتعاقد مع الشركات تزامناً مع او قبل عملية الحفر حيث تم تكليف القسم الهندسي في الشركة بنصب الانابيب لتلك الآبار المحفورة بعد عدة اشهر من تاريخ الحفر وذلك بسبب تأخر وصول طلبيات الشراء للانابيب .

- (٢) استخدام انابيب مستعملة والقسم الاخر تم شراؤه من الاسواق المحلية .
- (٣) شبكة الانابيب مربوطة بشكل غير نظامي حيث ان اقطار الانابيب على مسار الخط تكون متغيرة ومثال ذلك قطر (٤ أنج) تغير الى (٣ أنج) او بالعكس وكما موضح في الصورة ادناه :-



- (٤) عدم وجود حماية كاثودية على الانابيب المربوطة للابار المحفورة حديثاً مما يؤدي الى تآكل الانابيب خلافاً لمعيار Cathodic API 65/ protection aboveground for petrolun .
- (٥) شبكة الانابيب مربوطة بشكل ظاهري مما تكون عرضة للتجاوز او السرقة خصوصاً ان تلك الانابيب تمر في مناطق سكنية وزراعية وكما موضح في الصورة ادناه :-



ثالثا : عدم الاهتمام بالجانب البيئي حيث يتم حرق كميات كبيرة من النفط الخام الناتج من عمليات الحفر والاستصلاح مما يؤدي الى تكوين سحابة سوداء وذلك بسبب عدم استخدام محارق نظامية (Burners) وكما موضح في الصورة ادناه حيث ان هذه المحارق الغير نظامية متوزعة على عدة مناطق .



رابعا : عدم وجود عدادات عاملة لتحديد نسبة الماء الحلو الى النفط الخام لاجراء عمليات الغسل لغرض التخلص من الاملاح حيث يتم تحديد نسب الخلط بشكل تقديري (manual) والصورة ادناه توضح ذلك :-



خامسا : وجود تقادم في خزانات وفلاتر منظومة معالجة المياه حيث ان فرق الضغط في فلاتر المعالجة كبير جداً مما يدل على انسدادها .

سادسا : لم يتم نصب وربط الانابيب للبئرين المرقمين (٩٤ - ٩٥) لغاية تاريخه رغم انجاز الحفر بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ وذلك بسبب تأخر الاجراءات الادارية والقانونية في تنظيم طلبية شراء الانابيب حيث استغرق قسم العقود بتنظيم مسودة عقد طلبية الشراء من تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ ولغاية ٢٠١٥/٢/١٩ (تاريخ الزيارة) وفيما يلي امثلة على تأخر نصب وربط الانابيب لبعض الآبار الاخرى :-

رقم البئر	تاريخ الانتهاء من الحفر	تاريخ الانتهاء من نصب الانابيب	مدة التأخير (يوم)
ش ب / ٨٤	٢٠١٢/٥/٣٠	٢٠١٣/١/٢	٢١٧
ش ب / ٨٥	٢٠١٢/١١/١	٢٠١٣/٢/١٢	١٠٢
ش ب / ٨٦	٢٠١٢/١١/١	٢٠١٣/٢/١٣	١٠٢
ش ب / ٨٩	٢٠١٣/١/١٢	٢٠١٤/١/٢٨	٢٢٩
{ ش ب / ٩٤ ش ب / ٩٥	٢٠١٤/١١/١٨	لم يتم نصبها لغاية تاريخه	—

الاستنتاجات

١ - تناقص الانتاج في اغلب حقول الجهد الوطني لسنوات التقويم مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٠ حيث سجلت اعلى نسبة تناقص في حقل بن عمر حيث بلغت نسبة تراوحت (٩,٥%، ٣٨%)، (٧١%) للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) على التوالي، علماً ان هذا الحقل يعتبر من الحقول المنتجة للنفوط ذات الجودة العالية اي ان قيمة (API) عالية وايضاً الغاز المصاحب له يعتبر (حلو) اي لا يحتاج الى عمليات معالجة للتخلص من مركبات الكبريت وكما تم بيانه تفصيلياً بالتقرير وان المشاكل التي بررها الوزارة بخصوص تناقص الانتاج والمبينة بالفقرة (٣/أ/ثانياً) من التقرير تعتبر مشاكل طبيعية في كل عمل نفطي والتي يمكن تلافيها ولا تعتبر مبرر لهبوط الانتاج من وجهة نظرنا .

٢ - تناقص عدد الابار المستصلحة من قبل شركة الحفر العراقية مقارنة بسنة الاساس والبالغ عددها (١٣٠) بئر، في حين بلغ عدد الابار المستصلحة (١٠١ - ١١٤ - ٩٦,٧٥) بئر للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣) على التوالي .

- ٣ - حدوث حيود سلبي في تنفيذ الخطط لشركة الحفر العراقية بنسبة (١٤%) و (٢٣%)
للسنوات (٢٠١٢ و ٢٠١٣) على التوالي وقد بررت الدائرة اسباب الحيود والمبينة بالفقرة
(٣/ب/ثانياً) الى سوء في التخطيط والادارة لشركات وزارة النفط فيما بينها .
- ٤ - لم تكن الوزارة موفقة في جولة التراخيص الاولى حيث تم احالة حقول منتجة
(Brown field) الى الشركات الاجنبية وتم تشخيص زيادة في عدد الابار المستصلحة من
قبل تلك الشركات مقارنة مع الابار الحفورة حديثاً اي اعتمادها على ابار جاهزة ومنتجة
ومحفورة مسبقاً من قبل الجهد الوطني وعدم الاستفادة من خبرات الشركات الاجنبية في حفر
آبار جديدة .
- ٥ - قلة الابار المستصلحة لدى شركة نفط الشمال حيث بلغت بئرين فقط مما اثر سلباً على زيادة
الانتاج .
- ٦ - وجود تباين كبير في عدد الابار الحفورة مع عدد الابار المستصلحة بالنسبة للحقول الخاضعة
لجولات التراخيص مع حقول الجهد الوطني التي تقوم شركة الحفر العراقية بعمليات الحفر
والاستصلاح فيهما وكما ورد في هذا التقرير في الفقرة (٣/ج/ثانياً) مما يدل على ان الشركات
الاستثمارية تعتمد بالاساس على الابار الحفورة من قبل الجهد الوطني .
- ٧ - وجود تأخير في عملية شراء واستلام اجهزة الحفر والاستصلاح لشركة الحفر العراقية بالاضافة
الى وجود عمليات صيانة غير مبرجة لاجهزة الحفر والاستصلاح وعدم توفر مواد احتياطية
للاجهزة المتقادمة مما يسبب كثرة التوقفات في العمل .
- ٨ - استمرار شركة الاستكشافات النفطية بالعمل بنظام (2D) الذي لايعطي بيانات وافية للرقعة
الاستكشافية علماً انها تمتلك نظام الـ (3D) الذي يمكن الشركة من الاسراع في عملية
الاستكشاف ويعطي بيانات اكثر في وقت اقل .
- ٩ - عدم توفر الخبرة والامكانيات اللازمة لدى الوزارة في مجال الحفر الافقي الذي من شأنه زيادة
انتاج الحقول النفطية وخاصة في الحقول المشتركة مع دول الجوار حيث ان هذا النوع من الحفر
له مميزات عديدة وكما ورد بالفقرة (٣/د/ثانياً) من التقرير .
- ١٠ - عدم تفعيل التقنيات التي من شأنها زيادة انتاج النفط الخام ومنها تقنية
الـ (gas lifting) والـ (water injection)، كما تم ملاحظته في الزيارة الميدانية
لشركة نفط الوسط حيث ان اجمالي عدد الابار في حقل شرق بغداد (٩٦) بئر منها (٥٦) بئر
متوقفة عن العمل (٣٧) بئر منتجة فقط في حين تم اهمال البئرين المرقمين (٩٤ و ٩٥) لعدم
توصيل خطوط الانابيب لها وبئر رقم (٩٣) قيد الانجاز .
- ١١ - ارتكبت بعض الشركات النفطية اخطاء ترتبت عليها آثار مالية كبيرة بسبب عدم توفر بيانات
كاملة حول الحقل النفطي ومثال ذلك قيام شركة الدلة العالمية للطاقة اردنية الجنسية بحفر بئرين

- في حقل شرق بغداد بموجب عقد مع شركة نفط الشمال علماً ان البترين قد توقفنا بعد خمسين يوماً فقط مما أدى الى تحمل شركة نفط الشمال خسارة مالية كبيرة قدرت بـ (٢٤) مليون دولار (اربعة وعشرون مليون دولار) وكما ورد بالفقرة (٣/د/اربعاً) من التقرير .
- ١٢ - عدم استخدام تقنية الحماية الكاثودية على بعض خطوط نقل النفط الخام وخاصة الوقيية منها كما تم تشخيصه في الزيارة الميدانية لشركة نفط الوسط .
- ١٣ - ضعف التنسيق فيما بين وزارات ومؤسسات الدولة ومشاريع وزارة النفط مع وزارة النفط بانشاء مشاريع بكلف عالية على مواقع المحرمات النفطية مثل [انشاء مشروع ماء الرصافة الكبير وبنية استعلامات بكلفة (١١٣١) مليار دينار (تريون ومائة وواحد وثلاثين مليار دينار)] المقام على القطعة المرقمة (١٤١/١٥) سرحدات /ناحية الفحامة /بئر (ش. ب/٢١) بسنة ٢٠٠٨ من قبل امانة بغداد ومشروع انشاء معمل غاز بوب الشام المقام في القطعة (١٥٧/١٠) بعد عام/٢٠٠٣ اضافة الى تجاوز الوزارات (الكهرباء والدفاع والتربية وعدد كبير من المواطنين) ولم يتم حسم ذلك لغاية تاريخه وكما مبين بالفقرة (٣/هـ/اولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من التقرير .
- ١٤ - عدم جدية الوزارة في تطوير الانتاج من خلال الجهد الوطني حيث لوحظ وجود تناقص في التخطيط لزيادة الانتاج النفطي وعلى مدى اربع سنوات مقارنة بسنة الاساس/٢٠١٠ وكما ورد في الفقرة (٣/أ/اولاً) من التقرير بالاضافة الى عدم ملائمة الكميات المخططة للانتاج مع الرقع الاستكشافية حيث يلاحظ زيادة عدد التراكيب المستكشفة ومناطق المسح الزلزالي خلال الفترة التقييمية يقابله تناقص في خطط الانتاج للسنوات اعلاه .
- ١٥ - استمرار تشكيلات وزارة النفط للتعاقد مع الشركات الوسيطة دون اللجوء الى الشركات المصنعة مما تسبب في هدر المال العام وكذلك التأخر في انجاز المشاريع وعلى سبيل المثال قامت شركة المشاريع بأحالة منظومة (EXL5) الى الشركة الاردنية (Control Links) وكما ورد في الفقرة (و/٣/ثالثاً) .
- ١٦ - عدم تمكن الدائرة الفنية في الوزارة من تزويدنا بالبيانات حول نشاط الشركات الاستخراجية الاربعة للسنوات التقييمية من (٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤) لوجود قاعدة بيانات غير متكاملة لديها .
- ١٧ - تشخيص بعض الحالات التي تؤدي الى ضعف خطة الوزارة في تطوير حقول الجهد الوطني مثل عدم وجود رؤية واضحة لحدود الحقول مما يعيق تحديد مواقع ابار جديدة وعدم وجود دراسات مكتملة تفصيلية وبالتالي غياب خطط التطوير الواضحة طويلة الامد وغياب الحفر التقييمي وعمليات التقييم للحقول التي تحوي بئر واحد وعدم وجود مسح زلزالي ثلاثي الابعاد لاجلها .
- ١٨ - عدم تمكن شركة الحفر العراقية من وضع مؤشرات (معايير) حفر عالية لاجهزتها تكون قريبة من مؤشرات الحفر المعتمدة لدى الشركات الاجنبية لصعوبة تحققها حيث ان مؤشر الحفر لدى

شركة الحفر العراقية ٨٥٠ متر/شهر بينما مؤشر شركة الحفر الصينية العاملة في حقل الحلفاية ١٥٠٠ متر/شهر .

١٩ - زيادة فترة عمليات الاكمال غير المبرمج نتيجة لكثرة مشاكل الحفر والعمليات المصاحبة له في حقلي نور والعمارة مما ادى الى زيادة في الكلف .

٢٠ - قلة التخصيصات المالية المرصدة من اجمالي الموازنة الاستثمارية لسنوات التقويم لتطوير الحقول الاستخراجية للجهد الوطني كتنفيذ مشاريع عمليات الحفر للشركات الاستخراجية ومشاريع تطوير الحقول ومستلزمات الحفر وكما ورد تفصيلاً بالفقرة (و/٣/سادساً) في التقرير .

٢١ - بطأ الشركات الاستخراجية بالاجابة على مذكراتنا ومدد تجاوزت الشهرين وذلك لضعف قواعد البيانات لدى تلك الشركات بخصوص نشاطها .

٢٢ - وجود تدني واضح بنسب الانجاز الفني لبعض المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية والتي تخص تطوير الحقول الاستخراجية للجهد الوطني وكما ورد بالفقرة (و/٣/سابعاً) من التقرير .

التوصيات

١ - العمل على زيادة الانتاج في حقول الجهد الوطني وخاصة الحقول ذات النفوط عالية الجودة والغاز المصاحب الحلو مثال ذلك حقل بن عمر وتلافي المشاكل الفنية البسيطة التي تؤدي الى توقفات مستمرة وبالتالي تأخير الانتاج وذلك من خلال توفير المعدات وعمليات المعالجة اللازمة مثل توفير خطوط التغذية الكهربائية للمضخات وصيانة نضوحات الانابيب وتوفير محطات عزل لتجهيز المضخات الدافعة للنفط الخام .

٢ - العمل على زيادة عدد الابار المستصلحة لحقول الجهد الوطني الامر الذي من شأنه زيادة الانتاج وتوفير الوقت والتكاليف اللازمة لاستكشاف وحفر ابار جديدة .

٣ - زيادة نسب الانجاز لشركة الحفر العراقية للتقليل في حدوث حيود سلبي وذلك من خلال تجنب التأخير في عملية التعاقد والتجهيز للمعدات والمواد اللازمة بالاضافة الى تجنب التأخير بالتنفيذ من خلال توفير الكوادر والفرق الساندة .

٤ - يتطلب عدم احالة الحقول النفطية المنتجة الـ (Brown field) الى الشركات الاجنبية ضمن عقود جولات التراخيص وابقاء تلك الحقول بذمة الجهد الوطني والاستفادة من خبرات الشركات الاجنبية في حفر آبار جديدة .

٥ - يتطلب زيادة استصلاح الابار المحفورة لشركة نفط الشمال وذلك لزيادة الانتاج .

٦ - ضرورة احالة حقول مستكشفة حديثاً للشركات الاستثمارية بغية الاستفادة من خبراتها في حفر الابار وخاصة الحفر الافقي .

- ٧- الاسراع في الاجراءات المتعلقة بشراء واستلام اجهزة الحفر والاستصلاح لشركة الحفر العراقية
بالاضافة الى وضع خطط وبرامج لاجراء الصيانة الدورية للاجهزة وتوفير المواد الاحتياطية
اللازمة لها .
- ٨- تفعيل العمل بنظام (3D) من قبل شركة الاستكشافات النفطية والذي يوفر بيانات وافية للرفع
الاستكشافية .
- ٩- يجب على الوزارة ان توفر الامكانيات اللازمة في مجال الحفر الاقفي الذي من شأنه زيادة الانتاج
في الحقول النفطية وخاصة في الحقول المشتركة مع دول الجوار وان لهذا النوع من الحفر مميزات
عديدة ومعمول به عالمياً منذ عقود .
- ١٠- تفعيل العمل ببعض التقنيات التي من شأنها زيادة الضغط المكمني للابار وبالتالي
زيادة الانتاج ومنها تقنية الـ (water injection) والـ (gas lifting) .
- ١١- توفير البيانات الاستكشافية الكاملة والدقيقة للحقل النفطي قبل البدء بعمليات الحفر لتجنب
الخسائر المالية الكبيرة الناتجة عن حفر الابار وتوقفها بعد فترة قصيرة من الزمن بسبب عدم توفر
البيانات اللازمة كما في البئر (٨١) زبير و(٨٢) زبير التابعين لحقل شرقي بغداد .
- ١٢- تفعيل العمل بتقنية الحماية الكاثودية على جميع خطوط نقل النفط الخام حفاظاً على شبكات
الانابيب من التآكل .
- ١٣- الاسراع بتنفيذ الاجراءات القانونية المتخذة بخصوص مواقع المحرمات النفطية المتجاوز عليها
والعمل على حسم تلك القضايا وزيادة مستوى التنسيق بين وزارات الدولة ووزارة النفط لكي
يتم الاسراع برفع التجاوزات من قبل الدوائر الحكومية على مواقع المحرمات النفطية وعدم
تكرار تجاوزات اخرى لدوائر الدولة مستقبلاً بالاضافة الى زيادة التنسيق بين مؤسسات وزارة
النفط فيما بينها لكي لا يتم انشاء منشآت تابعة لوزارة النفط على مواقع المحرمات النفطية كما في
انشاء معمل غاز بوب الشام من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية والتي لم تحسم منذ عام
٢٠٠٣ ولحد الان .
- ١٤- وضع خطط لتطوير انتاج حقول الجهد الوطني والعمل بجدية على تنفيذها مما يدعم زيادة الانتاج
والالتزام بالوقت المحدد للخطة لتجنب حدوث حيود سلبي في التنفيذ تكثيف نشاط الشركات
الاستخراجية الاربعة (شركات نفط الشمال، الوسط، ميسان، الجنوب) في مجال التخطيط لزيادة
الانتاج للعمل بموازاة الرقع والتراكيب المستكشفة حديثاً.
- ١٥- التعاقد مع شركات مصنعة فيما يخص منظومات القياس وتجنب اللجوء الى الشركات الوسيطة
التي تسبب تأخر في انجاز المشاريع بالاضافة الى هدر في المال العام كما في التعاقد من قبل شركة
المشاريع النفطية مع الشركة الوسيطة (Control Links) دون التعاقد مع شركة
(Endress+Hauser) المصنعة .

- ١٦ - زيادة التنسيق بين الدائرة الفنية والشركات الاستخراجية الاربعة (شركات نفط الشمال، الوسط، ميسان، الجنوب) حول نشاط هذه الشركات لكي تتوفر لدى الدائرة قاعدة بيانات متكاملة حول نشاط تلك الشركات .
- ١٧ - تطوير الدراسات الكمينة لمعرفة حدود الحقل النفطي مما يؤدي الى تسهيل تحديد مواقع حفر جديدة وتلافي الخسائر المالية ووضع خطط تطويرية واضحة طويلة الامد من خلال الدراسات الكمينة التفصيلية والتي من شأنها التقليل من المشاكل الانتاجية ومشاكل الحفر والعمليات المصاحبة له .
- ١٨ - العمل على تطوير مؤشرات الحفر للاجهزة التابعة لشركة الحفر العراقية لكي تكون مطابقة او قريبة من مؤشرات الحفر المعتمدة لدى الشركات الاجنبية حيث ان مؤشرات حفر شركة الحفر العراقية هو (٨٥٠) متر/شهر بينما مؤشر شركة الحفر الصينية العاملة بحقل الحلفاية هو (١٥٠٠) متر/شهر .
- ١٩ - توفير الكوادر والمواد والمعدات اللازمة لحقلي نور والعمارة كونها من حقول الجهد الوطني والتي تعاني من الاهمال .
- ٢٠ - اعادة النظر في توزيع التخصيصات المالية المرصدة لتطوير حقول الجهد الوطني وتوزيعها بما يتلائم وحاجة تلك الحقول كمشاريع الحفر والتطوير ومستلزماتها .
- ٢١ - بناء قواعد بيانات متكاملة تخص نشاط الشركات الاستخراجية الاربعة وابداء التعاون مع الهيئة الفنية المتخصصة بشؤون القطاع النفطي التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي من خلال سرعة الاجابة على مذكراتنا الموجهة للوزارة للوصول الى توصيات تخدم القطاع النفطي العراقي .

ملحق رقم (١)

مصفوفة المخاطر رقم (١)

الاولويات اعلى درجة	الخطر المتبقي ٦ (٥ - ٤)	الاستجابة ٥ (١٠٠-٠)	الخطر المحتمل ٤ (٣×٢)	التأثير ٣ (١٠-١)	الاحتمالية ٢ (١٠-١)	الاوران الترجيحية	المشكلة الرئيسية
						المشكلة الفرعية	
١	٥٤	١٠	٦٤	٨	٨	١- تدني كفاءة الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) والمخاض الطاقة الانتاجية للنفط الخام والغاز.	سياسة الوزارة لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني)
٢	١٤	٣٥	٤٩	٧	٧	٢- قلة الاستفادة من المنتجات العرضية الوسطية (VR, RC).	
٣	١	٣٥	٣٦	٦	٦	٣- بطء عمليات الاستكشافات الاحتياطي النفطي والغاز.	
٤	صفر	٣٠	٣٠	٦	٥	٤- عدم كفاءة الخطوط الانتاجية للدهون والمنتجات الثقيلة.	

ملحق رقم (٢)

مصفوفة المخاطر رقم (٢)

الاولويات اعلى درجة	الخطر المتبقي	الاستجابة	الخطر المحتمل	التأثير	الاحتمالية	الاورازن الترجيحية	المشكلة الرئيسية
						المشكلة الفرعية	
١	٨٠	١٠	٩٠	١٠	٩	١ - عدم ادخال التكنولوجيا الحديثة في نشاطات الاستكشاف والحفر والاستخراج.	تدني كفاءة الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني) وانخفاض الطاقة الانتاجية للنفط الخام والغاز
٢	٧١	١٠	٨١	٩	٩	٢ - تجاوز مجموعات من المواطنين والجهات الحكومية والخاصة على الحرمات النفطية المؤشرة ضمن نشاط الوزارة .	
٣	٣٦	٢٠	٥٦	٨	٧	٣ - ضعف الادارة والتخطيط والمتابعة في التنظيم والتنفيذ في اسلوب التعاقدات مع الشركات الام .	
٤	١٦	٢٠	٣٦	٦	٦	٤ - قلة التخصيصات المالية المرصدة لتطوير الحقول الاستخراجية (الجهد الوطني).	